أكدت أن هناك عوامل تحد قوتها تتمثل باعتماد الاقتصاد على النفط بشكل كبير

وكالة «فيتش» الدولية تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «ايه.ايه»

- التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس أوضاعها المالية القوية بشكل استثنائي
- دولة الرفاهية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يعتبران من التحديات الراهنة
- سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة يقدر في العام الحالي بنحو 50 دولارا

ثبتت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني امس الاثنين تصنيفها الائتمانيّ السيادي لدولة الكويت لعام 2017 عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني ان التصنيف السيادي لدولة الكويت يعكس أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي.

وأضافت ان سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة الكويتية يقدر في العام الحالي عند نحو 50 دولارا للبرميل وهو السعر الأدنى بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وأوضحت ان هناك عوامل تحد من تلك القوة تتمثل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكل كبير ودرجة المخاطر الجيوسياسية وضعف مؤشرات الحوكمة فضلا عن مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وبينت الوكالة ان "دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يعتبران من التحديات الراهنة على المدى الطويل وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين".

وذكرت ان حجم صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تقدر بنحو 453 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد في 2016.

وأفادت انه وفقا لسيناريو افتراضي إذا بقي عجز الموازنة العامة عند المستوى المتوقع في السنة المالية (2017–2018) مع استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وبقاء صندوق الاحتياطي العام المصدر الوحيد لتمويل العجز فإن صندوق الاحتياطي العام "سيستنزف خلال 10 سنوات".

ولفتت الى ان الحكومة الكويتية استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في (2016–2017) من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو 7ر1 مليار دينار كويتي (5ر5 مليار دولار أمريكي) واقتراض خارجي بنحو 8 مليارات دولار فضلا عن سحب نحو 16 مليار دولار من صندوق الاحتياطي العام.

وتوقعت (فيتش) ان يكون مزيج التمويل مكونا بشكل أكبر من الدين في السنة المالية (2017–2018) وهذا مرهون بإقرار قانون الدين العام الجديد مما يضاعف سقف الاقتراض الحكومي.

وأوضحت ان الموازنة العامة في السنة المالية (2016–2017) حققت فائضا نسبته 0ر3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وقدرت قيمة العجز للسنة المالية (2016–2017) بنحو 9ر5 مليار دينار كويتي (نحو 5ر19 مليار دولار امريكي).

وأشارت الى انه في ظل افتراض سعر خام برنت عند نحو 5ر52 دولار للبرميل في العامين 2017 و2018 فانه من المتوقع ان تسجل الموازنة العامة فائضا محدودا بنحو 88 مليون دينار كويتي (نحو 264 مليون دولار) في السنة المالية (2017–2018).

وتوقعت ان تسجل الموازنة العامة على نفس سعر النفط الاقتراضي عجزا بنحو 4ر6 مليار دينار (نحو 21 مليار دولار) في حين انه حسب بيانات الموازنة العامة المعتمدة فإن العجز المقدر سيبلغ نحو 8ر7 مليار دينار (نحو 7ر25 مليار دولار) في السنة المالية (2017–2018).

ولفتت الوكالة الى استمرار الحكومة الكويتية في تنفيذ برنامجها المتعلق باستدامة المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية معتبرة ان "التقدم كان بطيئا".

وقالت ان الحكومة تستمر في تحقيق بعض النجاح في التدابير التي لا تتطلب تشريعات جديدة كبيرة مثل إعداد الموازنة العامة "التأشيرية" لعدة سنوات ووضع سقف للانفاق العام وتشديد قواعد التوظيف والمكافآت في الخدمة المدنية.

زيادة صافي الأرباح العائدة بنسبة 8 بالمئة ونمو قاعدة العملاء إلى 26.1 مليون عميل

Ooredoo تُعلن تحقيق 522.6 مليون دينار إيرادات من التسعة أشهر المنتهية

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع "Ooredoo" (الرمز في شريط بورصة الكويت: OOREDOO)، نتائجها المالية لفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

وارتفعت قاعدة العملاء الموحده بنسبة 5% لتصل إلى 26.1 مليون لفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 مقارنة بـ24.9 مليون في الفترة عينها من سنة 2016.

وبلغت الإيرادات لفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 مبلغاً قدره522.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بما وصلت إليه الإيرادات في الفترة عينها من سنة 2016،إذ بلغت533.0 مليون دينار كويتيأي ما يمثل انخفاضاً بلغت نسبته 2%.

وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 9% لفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017إلى197.6مليون دينار كويتي، مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة عينها من سنة 2016 والذي بلغ 181.1 مليون دينار كويتي.

وعلّق الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، (رئيس مجلس الإدارة) قائلا:"في ظل ظروف السوق الصعبة، يسرني أن أبلغ عن نمو أرباح الشركة والإيرادات قبل الفوائد والضريبة والاستهلاك والإطفاء، ونمو قاعدة العملاء، مع استمرار Ooredoo في تقديم قيمة جيدة لعملائها ومساهميها. حيث ارتفع صافي الربح العائد للمساهمين بنسبة 8% للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر ليصل إلى 26 مليون دينار كويتي. وقد حظي النمو في ربحية الشركة بدعم من الأداء الجيد لعملياتنا في Ooredoo الجزائر و Ooredoo المالديف. ومع التركيز المستمر على الكفاءة وتحسين التكلفة، ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضريبة والاستهلاك والإطفاء بنسبة 9% لتصل إلى 198 مليون دينار كويتي تقريباً. كان النمو قبل الفوائد والضريبة والاستهلاك والإطفاء مدفوعاً بعملياتنا في الكويت والجزائر والمالديف. وقد ساعدتنا استثمارات Ooredoo في شبكة متطورة وتركيزنا الحثيث على تميز خدمة العملاء وابتكارات المنتجات على مواصلة النمو الإيجابي خلال تسعة أشهر من عام 2017. وقد عززت عملياتنا في تونس والجزائر وفلسطين والمالديف قاعدة عملائنا، فزادت بنسبة 5%، ونحن نقدم خدماتنا الآن بفخر إلى 26 مليون عميل. وكان من أبرز الإنجازات في هذه الفترة هو الانتهاء من إدراج أسهم Ooredoo المالديف في البورصة المحلية في 9 أغسطس 2017، فقد تم بيع ما مجموعه حوالي 14 مليون سهم إلى أكثر من 8،000 مكتتب، مما يجعل اكتتاب Ooredoo المالديف واحداً من أنجح القوائم في البلاد. ونحن فخورون بأننا ساهمنا في تعليم المستثمرين في السوق وجذب مستثمرين جدد إلى سوق المالديف، حيث أن أكثر من نصف المساهمين الذين اشتروا أسهم Ooredoo في الاكتتاب كانوا مكتتبين جدد". وبلغت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت 2.3 مليون عميل لفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتيمر 2017، أي بانخفاض بلغ 4% عن العام السابقوذلك بسبب المنافسة الشديدة وحالة السوق بشكل عام. وبلغتإيراداتفترة تسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 مبلغاً قدره160.7 مليون دينار كويتي بزيادة بنسبة 8%، مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2016إذ بلغت الإيرادات 148.7 مليون دينار كويتي. وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 39.6 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 36.0 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من سنة2016.

الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني

نتائج التسعة أشهر الأولى لعام 2017

جلوبل تحقق 3.5 مليون دينار أرباحا صافية

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، عن نتائجه المالية للتسعة أشهر الأول من العام 2017 المنتهي في 30 سبتمبر 2017 محققاً 3.5 مليون دينار كويتي (11.5 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية مقارنة بأرباح بلغت 1.6 مليون دينار كويتي (5.2 مليون دولار أمريكي) في نفس الفترة من العام 2016.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات 12.1 مليون دينار كويتي (39.9 مليون دولار أمريكي). أما الإيرادات من الرسوم والعمولات، والتي تمثل 66 في المائة من إجمالي الإيرادات، فقد بلغت 8 مليون دينار كويتي (26.3 مليون دولار أمريكي). وحققت إدارة الأصول إيرادات بلغت 8.4 مليون دينار كويتي (27.8 مليون دولار أمريكي) فيما بلغ إجمالي الأصول المدارة لصالح العملاء 949 مليون دينار كويتي (3.1 مليار دولار أمريكي) كما في 30 سبتمبر 2017. وخلال هذه الفترة، أنهى فريق إدارة الأصول العقارية بنجاح صفقتي استحواذ لصالح العملاء في المملكة المتحدة من خلال استقطاب 28 مليون جنيه إسترليني. وقد أنهت الشركة بنجاح صفقة ثالثة في وقت سابق من هذا الشهر ليصل عدد الصفقات العقارية التي استحوذت عليها جلوبل لصالح العملاء في العامين ونصف العام الماضيين إلى سبعة. أما الاستثمارات المصرفية، فحققت إيرادات بلغت 0.4 مليون دينار كويتي (1.4 مليون دولار أمريكي) من ثلاث صفقات منها خدمات الاستشارات المالية وصفقات الاندماج والاستحواذ وجاري العمل على عدد من الصفقات الأخرى في المنطقة والتي يتوقع الإنتهاء من بعضها هذا العام أو في الربع الأول من العام القادم.

حارب الدرمكي

وتعليقا على هذه النتائج، صرح حارب مسعود الدرمكي، رئيس مجلس الإدارة: "حققت الشركة نتائج مالية ممتازة خلال هذه الفترة مسجلة تضاعف في صافي الأرباح. لقد حققنا أرباحاً لأحد عشر ميزانية فصلية متتالية، أي منذ الربع الأول من عام 2015، بفضل استراتيجية الأعمال القائمة على الرسوم وفريق الإدارة المتماسك ذو الخبرات العريقة."

وأضاف: "أنا على ثقة بأن جلوبل اليوم هي واحدة من الشركات الاستثمارية القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع بهيكل جيد لرأس المال خال من الديون وأداء مستدام مما لفت انتباه العديد من الأطراف التي أبدت اهتمامها بالاستحواذ على حصة الأغلبية في الشركة."

تدعم تطوير النظم الصحية بالكويت

«ضمان» تشارك في مؤتمر قيادة منظمات الرعاية الصحية

في إطار دعمها لتطوير النظم الصحية في دولة الكويت وتحقيقا لأهدافها في عمل نقلة نوعية في مجال الرعاية الصحية، قامت شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) برعاية مؤتمر قيادة منظمات الرعاية الصحية الذي أقيم تحت رعاية الدكتور جمال الحربي وزير الصحة وحاضر خلاله نخبة من المحاضرين العالميين والمتخصصين في علوم القيادة والتطوير بحضور العديد من كبار المسئولين في الهيئات والمؤسسات والشركات في مجال الرعاية الصحية في دولة الكويت.

وقد قام الدكتور محمد الخشتي وكيل وزارة الصحة بالإنابة بتكريم شركة مستشفيات الضمان الصحي في بداية المؤتمر تقديراً لدعمها لهذه الفعاليات التي تعمل على نقل الخبرات العالمية إلى دولة الكويت وتبادل الأفكار والتجارب حول أفضل الرؤى والاتجاهات لقطاع الرعاية الصحية الذي يتطور وينمو بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم.

أقيم المؤتمر في فندق هيلتون ونظمته أكاديمية العلوم الحياتية حيث جرت مناقشات موسعة حول العديد من القضايا مثل أحدث نظم الإدارة الطبية وخبرة المريض في التواصل والاتصال مع الفرق الطبية، وكذلك أحدث ما تم التوصل إليه في مجال التكنولوجيا والنظم الآلية في المرافق الصحية وأفضل ممارسات قيادة الأطقم الطبية والجودة والأمان في الرعاية الصحية، والعديد من الموضوعات المتعلقة بتطوير هذا المجال.

وقالالدكتور أحمد الصالح عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ(ضمان) أن الشركة باعتبارها أحد مشاريع خطة التنمية (كويت جديدة) تعمل على تطوير المنظومة الصحية بالكويت وتهدف إلى تحقيق الريادة والفعالية في خدماتها الصحية لذلك تحرص على الدعم والمشاركة فيهذه الفعاليات حيث أنها تقوم بإدارة منشآتها ونظمها الصحية طبقا لأحدث النظم العالمية.

وأضاف الصالح أن (ضمان) تعول في رؤيتها على التركيز على بناء نظام لربط أعمالها بما يتواكب مع أحدث التطورات العلمية من الناحية الطبية والإدارية وأن آلية عمل الشركة تتمثل في بناء كيان ومنظومة صحية متكاملة تحتوي على جميع احتياجات الرعاية الصحية من تمويل وتقديم خدمة وتتبنى هذه المنظومة أفضل الأنظمة الحديثة.

بشراكة استراتيجية مع مصرف البحرين المركزي

المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية يعلن عن الدورة الرابعة والعشرين

أعلنت شركة الشرق الأوسط العالمية للاستشارات، وهي مؤسسة استشارات مالية تقدم الخدمات الاستشارية للأسواق الناشئة وشبه الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENASEA، عن عقدها للدورة الرابعة والعشرين من المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، أكبر وأعرق تجمع للقادة المصرفيين والماليين الإسلاميين في العالم، وذلك في أيام 4 و5 و6 ديسمبر في مملكة البحرين. ويستمر المؤتمر، الذي يعقد بشراكة استراتيجية مع مصرف البحرين المركزي، لثلاثة أيام في فندق آرت روتانا في جزر أمواج.

ويتماشى شعار المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية 2017 "محركات النمو الاقتصادي والمخاطر: صناع السياسات في مواجهة الجهات المنظمة"، مع رؤية المؤتمر الثابتة لتكون بمثابة بوصلة لقطاع التمويل الإسلامي والصناعة المصرفية العالمية، ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر ما يزيد عن 1300 من قادة القطاع العالميين وصنّاع السياسات والمبتكرين وأصحاب المصلحة، وسيركز جميع هؤلاء على بناء رؤى للمساعدة على تجاوز تعقيدات النظام المالي العالمي.

وعن المؤتمر، قال إحسان عباس، رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط العالمية للاستشارات: "يعقد مؤتمر هذا العام في خضم اضطرابات سياسية واقتصادية عالمية متزايدة، ولا سيما تنامي الشكوك في قطاعي المصارف والتمويل بسبب الأزمة المالية العالمية خلال عامي 2008 و2009. شكّلت الشكوك هذه مع مرور السنوات حالة استياء تجاه "المؤسسة"، بما في ذلك شاغلي الوظائف الحكومية والقطاعين الرسمي والخاص، وهو ما كان واضحاً في مؤشر الثقة الأخير من شركة إيدلمان".

وأضاف عباس: "زادت قوة البنك المركزي زيادة كبيرة عبر الاقتصادات المتقدمة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وامتدت إلى أبعد من التركيز قبل الأزمة على استخدام سياسة سعر الفائدة لتحقيق أهداف التضخم. في الواقع، بدأت بعض هذه البنوك باستخدام سياسات وأدوات غير تقليدية. ونظراً لأن البنوك المركزية في هذه الأسواق تتمتع بولاية واسعة لممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل، فإنها تواجه الآن احتمالية إجراء تدقيق إضافي من جانب السلطات المالية والسياسية. سيسعى المؤتمر في دورته الرابعة والعشرين للإجابة على أسئلة مثل "هل يعود سبب انعدام النجاح إلى المؤسسات التكنوقراطية أم أن الحكومات المنتخبة هي المسؤولة عن ذلك؟"، وسيركز بشكل أساسي على كيفية بناء التمويل الإسلامي على قيمته العالمية كوسيلة لتعزيز الثقة في القطاع المالي".

جانب من المؤتمر

وقال خالد حمد عبد الرحمن حمد، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي: "مصرف البحرين المركزي يعزز دعمه للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في دورته الرابعة والعشرين كشريك استراتيجي، حيث يتميز المؤتمر في طرحه للمحاور المهمة التي تخص قضايا السوق المالية الإسلامية. وسيشمل هذا العام مواضيع رئيسية مهمة في هذا المجال مثل أثر التقنيات المالية على الصناعة والتوجهات الجديدة في حوكمة الشريعة الإسلامية. أن التمويل الإسلامي يواصل نموه بتباطؤ في جميع أنحاء العالم، ويستمر بالتشديد في القوانين، والتقنيات المالية تقوم بدورها بتوفير فرصة لأهم اللاعبين كفاءةً وابتكاراً في المجال للحصول على حصتهم من السوق على حساب منافسيهم التقليديين. سيشهد المؤتمر مشاركة من الخبراء العالميين سيناقشون أمام الحضور ديناميكيات الصناعة التي تمر بمرحلة انتقالية. يوفر المؤتمر أيضاً فرصة للتواصل بين المشاركين، فهو يمثل منصة للشركات لعرض خدماتها في السوق".

تحالف استراتيجي بين مجموعة «ITS» العالمية وبنك «الأخضر بنك» الإسلامي بالمغرب

الخشنام: يؤكد تميز البرمجيات المصرفية التي تقدمها مجموعة «ITS» عالمياً

الخشنام والحراز يوقعان الاتفاقية

أعلنت مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS)، أنها وقعت إتفاقاً إستراتيجياً مع بنك)الأخضر بنك) الإسلامي، ومقره المغرب (مشاركة بين بنك كريدي أجريكول والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص – أي سي دي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية)، حيث تم بموجب هذا الاتفاق تزويد البنك بمجموعة حلول "ETHIX" المالية الإسلامية، ليكون بذلك النظام المصرفي المطبق في العمليات المصرفية للبنك في السوق المالية المغربية.

وتعليقاً على هذا التحالف الإستراتيجي مع بنك (الأخضر بنك) الإسلامي، قال السيد عصام الخشنام، الرئيس التنفيذي لمجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS)، "تتشرف (ITS) بدخولها في شراكة إستراتيجية مع بنك (الأخضر بنك) الإسلامي، حيث أن البنك إختار مجموعة (ITS) لتزويدها بأفضل البرمجيات المطبقة في العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من أجل تحقيق ميزة تنافسية تضمن له النجاح في المستقبل. إننا ونحن نقترب من تنفيذ الخطوات النهائية لإستكمال تطبيق النظام التكنولوجي في البنك، لنفخر بتميز مجموعة حلول "ETHIX" المالية الإسلامية، وكفاءة منتجاتها في العمل المصرفي الإسلامي، وإعتمادها من قبل الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية.

وأضاف الخشنام "إن العمل المصرفي الإسلامي يشهد نمواً قوياً في إفريقيا ،ومنطقة المغرب العربي، ونعتبر أن هذا التحالف هو تاكيد على إهتمامنا بهذا السوق وقدرتنا على تلبية متطلباته التقنية من خلال أحدث وأفضل تكنولوجيا المعلومات، وهذا التحالف الإستراتيجي يتماشى مع الخطط المستقبلية مجموعة (ITS) الرامية إلى تحقيق النمو والإنتشار عالمياً".

من جانبه قال المدير العام لبنك (الأخضر بنك)، السيد فؤاد حراز: "يسرنا أن نبدأ رحلتنا في توريد وتشغيل النظام المصرفي مع مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS). إن مجموعة حلول "ETHIX" المالية الإسلامية ستدعم جهود البنك الرامية إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، وتوفير تجربة مصرفية متميزة لعملائنا الكرام، وذلك بما يعزز إستراتيجيتنا الساعية إلى تحقيق الريادة في العمل المصرفي الإسلامي بالمغرب".